

إصدارات شهرية

* كراسات استراتيجية:

(عدد أبريل ٢٠٠٩) صدر بعنوان:

- انتخابات الكنيست الثامنة عشر
هيمنة اليمين و مأزق الدولة الإسرائيلية
تأليف: د. عماد جاد

* ملف الأهرام الاستراتيجي:

(أبريل ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- هيلاري كلينتون و إعادة صياغة العلاقات الأمريكية - الصينية.
- انسحاب خاتمي من الانتخابات: أبعاد و تداعيات.
- الموقف الصيني من أزمة دارفور في مجلس الأمن.
- أبعاد الصدام بين الحكومة السودانية و المنظمات الأجنبية.
- قمة الكويت الاقتصادية بين هوم الاقتصاد و صراع السياسة.
- منظمة الغاز.. طموحات روسية و مخاوف غربية.

* مختارات اسرائيلية:

(أبريل ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- شهادات عسكريين إسرائيليين على ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة.
- تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة نتنياهو.
- هل استعدت إسرائيل لضرب إيران...؟
- مؤتمر دربان الثاني.. وذكريات مؤلة لإسرائيل.
- هل تستقبل القاهرة أفيجدور ليرمان...؟

* مختارات إيرانية:

(أبريل ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- انتخابات الرئاسة و فرص التغيير في إيران
- تأمل في نتائج الانتخابات العراقية.
- الصفقة الأمريكية- الروسية على حساب إيران.
- حل مرحلي لمشاكل العلاقات المصرية- الإيرانية.
- إيران وأمريكا: مواجهة بالمفاوضات.
- الناتو وأزمة الهوتة.

* قراءات استراتيجية:

(أبريل ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- لكي يجعل إسرائيل أكثر أمناً، أعط الفلسطينيين حقوقهم!
- إعادة تشكيل النظام العالمي.
- التغيير القادم في كوريا.
- سيناريوهات حرب بحرية إيرانية - أمريكية في الخليج.

مصر أمة لا قبيلة: تمرينات الخفة السياسية ومجازاتها!

بقلم: نبيل عبد الفتاح

في أحيان عديدة، تبدو لي بعض الممارسات الصحفية الحادة والصاخبة، هي تعبير عن كسل ذهني، وفقر في الأدوات والمنطق الذي تتأسس عليه، والأخطر أنها تؤدي إلي إلحاق الأذى بهيبة الأمة والدولة، بل والصفوة الحاكمة. ومن أبرز الأمثلة التغطية والتعليق علي خلية حزب الله، وقبلها معالجة بعض السياسات والأزمات الإقليمية، كالملفات الإيرانية، والسورية، والفلسطينية، والقطرية والسودانية. المرامي المعلنة من وراء الخطابات الصحفية والسياسية السابقة تتمثل في الذود عن السمعة والمكانة الإقليمية والدولية لمصر، والدفاع عن مقام القيادة السياسية. أيا كان الرأي حول مشروعية هذا المسعى الخطابى، إلا أن التساؤل الذي يثور هنا، هل تحقق هذا الهدف؟ لا يحتاج المتابع إلي عميق عناء كي يكتشف الفشل الذريع في المعالجة، لأن هذا الخطاب الزاعق الذي يكتسي باللغة الحماسية الهادرة بالألفاظ الخشنة، وعنق المفردات المدببة يتجاوز في بعض الأحيان أدب وأخلاقيات الحوار إلي السجال المنفلت، ولا يبقى منه سوي الإنشاء اللغوي لا المعرفة والمعلومات والردود المنقعة علي الآخرين. نيران اللغة العنيفة الهوجاء، والدخان الأسود والرمادي الكثيف، قد يوحى، لوهلة أن الدوافع المعلنة مبررة ومشروعة، إلا أن نظرة ولو سطحية ولا نقول شبه عميقة ستكتشف وبلا عناء، أن الخطاب يتوجه للقيادة السياسية التي لا تحتاج إلي هكذا طبل اجوف، وأن وظيفة اقناع المستهلك الداخلي لا تتحقق، لأن غالب الجمهور يتعاطف مع بعض الفضائيات وخطابها الغوغائي، والأثاري، لضعف إعلامنا.

بعض الخطابات تميل إلي التملق، ولا تستهدف الدفاع عن مصر الأمة والدولة، ولا إلي تحليل موضوعي للسياسة الخارجية المصرية، ونقد السياسات الإقليمية للدول، وللفواعل ما دون الدول - كمنظمتي حزب الله وحماس... إلخ - التي باتت تشكل أحد مثيرات الاضطراب، وعدم الاستقرار الداخلي في البلدان التي تنتمي إليها (لبنان/غزة والضفة الغربية)، أو إحدى أدوات الدول الإقليمية (إيران/سورية). هذا التوجه الكتابي - ولا أقول سياسة تحريرية-، يكشف بعضه عن ضعف في التكوين والمعرفة والقدرات التحليلية، وغياب تصورات جادة.

هذا التوجه يبدو بمثابة صيد ثمين وسهل لأطراف إقليمية - دول وأحزاب وأجهزة إعلامية- تفتنص معالجاته السطحية والغوغائية كأدلة تستخدم في نقد وهجاء ضد الدولة والأمة المصرية والنيل من مكانتها وتاريخها، وذلك دلالة علي تراجع دورها، بل وقد تصل الخفة والغفلة السياسية لدي بعض الحكام واتباعهم في إقليم النفط إلي تصور أن البترودولار، وبعض أفئنته التلفزيونية، ودبلوماسية الشيكات قادرة علي حجب الدور والمكانة المصرية. والأخطر أنهم يوظفون بعضاً من أعضاء الحزب الحاكم علي أنهم يمثلون وجهة نظر السلطة السياسية، ولا يحتاج المرء إلي جهد كبير ليثبت أن غالبهم أو بعضهم يبدو غير كفاء عن الدفاع عن سياسات أو قرارات الحكم، بل لاحظ وبعجاء الخفة والاضطراب في خطابهم، بما يجعل بعضهم مثيراً للأسى والتجمل لدي بعض المشاهدين.

خذ علي سبيل المثال المعالجات الرديئة - في بعض الصحف القومية والحزبية والمعارضة والخاصة - لسياسات حزب الله الداخلية والإقليمية في اتخاذ قرارات حرب بناء علي خالفات إقليمية سورية - إيرانية، في حرب ٢٠٠٦، بينما الحزب كان ولا يزال جزءاً من التشكيلات البرلمانية والحكومية وجهاز الدولة اللبناني، ثم اتخذ قرار الحرب بعيداً عن مواقع صنع القرار اللبناني. الممارسة نفسها برزت أثناء الحرب الأخيرة علي قطاع غزة كان القرار الحمساوي إيرانيا وسوريا بامتياز ولأهدافهما أساساً في كلا المثالين. ذهبت بعض الممارسات الإعلامية - والسياسية المعارضة والخاصة - إلي ممارسة دهمائية ترمي إلي استثارة المشاعر الدينية، والشعارات القومية الصاخبة للمصريين، وأسهمت غالب أجهزة الإعلام،

وبعض القوى السياسية - في الحزب الحاكم والمعارضات - في عمليات تشويه عمدي لوعي الرأي العام المصري، ومن ثم فقدت الصفوة المصرية واتباعها القدرة علي توجيه الرأي العام المصري وتبصيره وإقناعه بمصالح مصر القومية! والسؤال الذي يطرح علي بعض قادة المعارضة الرسمية والدينية هل يمكن القبول تحت أي ظرف أو انتماء، أن تدبر بعض المنظمات السياسية الحزبية الدينية - فواعل ما دون الدولة - الإقليم و سياساته في الأوقات التي تراها، ودون استشارة الدول الأخرى تحت شعارات الجامعتين الإسلامية أو القومية العربية؟ هل يمكن القبول بأن يقوم حزب ما باتخاذ قرارات حرب من وراء الدولة وأجهزتها، ومؤسستات صنع القرار داخلها؟ هل يمكن للشعار الإيديولوجي أو الديني أن يكون بديلاً عن الرابطة القومية المصرية؟، كما ذهب بعضهم في استعراض صاخب في إعلاء الرابطة الدينية علي الرابطة القومية المصرية!

يبدو لي أن بعض الخلط في التحليل والشعارات والخطابات السياسية الزاعقة، هو أمر عمدي يهدف إلي إشاعة بعض الفوضى والاختلالات في المجال العام السياسي المصري ويسهم في عملية

كتب

- حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون
تحرير: أيمن السيد عبد الوهاب

- المواطنة في مواجهة الطائفية
تحرير: د. عمرو الشوبكي

- تعريب العولمة
تأليف: د. محمد حافظ دياب

- أزمة الإخوان المسلمين
تحرير: د. عمرو الشوبكي

- الرأي العام الإسرائيلي: التحول نحو اليمين في ظل
عملية التسوية
تأليف: صبحي عسيلة

- المال والتزاهة السياسية
تحرير: د. عمرو هاشم ربيع

- النظام السياسي المصري بعد التعديلات الدستورية
تحرير: د. عمرو هاشم ربيع

- الاستثمارات الأجنبية في مصر: الوعد والحصاد
وفرض تغيير المسار
تحرير: أحمد السيد النجار

ندوات ومؤتمرات

٢١ - ٢٧ أبريل:

عقد المركز بالتعاون مع المركز الوطني لتدريب الشباب
دورة تدريبية لعدد ٧ إعلاميين من دولة السودان
الشفيفة حول "الأحزاب السياسية وتنظيم الحملات
الانتخابية".

أنشطة قادمة

٦ مايو:

عقد المركز ورشة عمل بعنوان "التمثيل الاجتماعي
وتعزيز المشاركة السياسية"، وذلك في إطار
سلسلة ورش العمل التي يعقدها برنامج التحول
الديمقراطي بالمركز.

استنارة مشاعر العوام - من النخب والمتعلمين والأُميين لا فارق! - الذين يجدون في الفوضى الفكرية والسطحية في الأطروحات القائمة فرصة سانحة لكسر القيود القانونية والأمنية على المجال العام، ومن ثم مباشرتهم للحضور السياسي والإيديولوجي بل والشخصي المكثف في واجهة شاشات الأقنية الفضائية وصفحات الجرائد القومية والمعارضة والخاصة! هذا النمط من الممارسات السياسية والإعلامية الغوغائية تسيء للدولة والأمة.

ثمة حاجة سياسية لكي تكشف الأفتنة عن عمليات الخلط العمدي بين الارتباطات والمصالح والأهواء السياسية والإعلامية بين بعضنا، وبين مصالح، وخارج نطاق المصالح القومية الحقيقية للأمة المصرية، وهي مصالح وأهداف تتجاوز ظاهر الخطاب والكلام والشعارات الكبرى حول الإسلام، والأمة الإسلامية، والعربية، وقناع القضية الفلسطينية التي استباحها الجميع وعلي رأسهم الفلسطينيين!

الدولة والأمة المصرية لا تحتاج إلى حمل عبء تقاعس بعض الحكام والقادة السياسيين- وزعماء الطوائف والقبائل والعائلات والأحزاب وأجهزة الإعلام - عن أداء واجباتهم القومية. أنهم يتعاملون بخفة وسطحية مع مصر الأمة والدولة، وتشكل خطباتهم وأقوالهم وكتاباتهم مثالا على إعادة ترويج تصوراتهم السطحية عن بلادهم المنقسمة والهشة التي تتنازعها طوائفهم وقبائلهم وأعراقهم ومناطقهم وإسقاطها على مصر والمصريين.

بعض من هؤلاء يتصورون مصر دولة مذاهب وطوائف وقبائل ومناطق وأعراق ترفع علما مثلهم! مصر السبعة أفية- وفق أنور عبد الملك - أهم وأكثر تركيبا وعراقية من الإقليم كله، لأنها عرفت التجانس الثقافي الاجتماعي، وتعرفت على الدين، والآلهة، والتوحيد، وطورت المجتمع، والدولة والمؤسسات، والحكم، وأرست تقاليد سياسية راسخة عبر الزمن.

يتصور بعض قادة الطوائف والعائلات والمذاهب، والأحزاب والجماعات الدينية السياسية - داخل مصر وخارجها- أن مصر مجموعة طوائف، وأن الدولة هي كيان هش قابل للاختراق من خارجه، وأن بعض أحزابها وجماعاتها يمكنهم الاستفواء بقوي إقليمية عبر العصبية الطائفية والمذهبية والدينية الممولة من خارج الأطر الوطنية.

دعاة الروابط فوق الأمية الدينية، أو العربية، يحاولون تناسي أن مصر الدولة والشعب هي الأقدم في تاريخ عالمنا كله - مع الصين، ثم اليابان، والهند - هي فلتة فذة تاريخيا وجغرافيا وثقافيا. ثمة احلام عريضة لدي هؤلاء الذين يتصورون امكانية ان نستبدل بهويتنا القومية المصرية الحديثة - بها بعد عربي لا نزاع حوله - روابط دينية وعرقية هي أقرب إلى المجازات السياسية المُنحفة، منها إلى الواقع الموضوعي. حتى مفهوم الجامعة القومية العربية، لا يزال مشروعا تاريخيا تحت التأسيس، وتعتوره إعاقات عديدة من أصحاب مشروع الجامعة الإسلامية، والأخطر واقع وصعوبات عمليات تشكل الدولة القومية الحديثة، الذي لا يزال غالب قادة وقبائل العرب العاربة والمستعربة - بكل انقساماتهم الدينية والمذهبية والقومية والمناطقية والعرقية... الخ - يحاولون وبصعوبة التحول من القبيلة والطائفة والعشيرة والانقسامات الداخلية العميقة إلى الحد الأدنى من الوحدة الوطنية والاندماج الداخلي، وأمامهم طرق ومسارات معقدة وطويلة عبر الزمن.

انهم يتصورون، وهما أن مفهوم العصبية المذهبية/الدينية، أو الطائفية، أو العرقية، يمكن أن يصوغ هوية وطنية ناجزة، ويحول مشروعاتهم السياسية الكبرى من مجال الآمال و«المتخيلات السياسية» - وفق اندرسون - إلى واقع تاريخي سياسي - اجتماعي - ثقافي، مجسد في مؤسسات ونظم وبنيات ثقافية وهويات جامعة... الخ. لكن الفارق واسع بين اليوتوبيا والجحيم، وبين الآمال والأساطير السياسية الكبرى - بالمعنى الإيجابي-، وبين بؤس الانقسامات، والجماعات الجزأة والتشردمة، وشظايا ورماد الهويات المتصدعة والانقسامية! من هنا يمكن تفسير التلاعب بمسألة الهوية ومحاولات تشويهها، والتشويش على الوعي الجماعي المصري من بعض الجماعات السياسية الدينية، والقومية، وبين نظرائهم وحلفائهم في المنطقة وخارجها!

إن فورة وتمرد بعض الطوائف والمذاهب الدينية والعرقية في المنطقة، هو نتاج عوامل عديدة، على رأسها أن الدولة كيان هش ومتصدع، ولا توجد أسس للاندماج القومي الداخلي. من هنا نجد خالفات مذهبية شيعية، وسنية وقومية (كردية) وعرقية متعددة لحدود الدول، وعلي جسد الدول واستقرار بعض المجتمعات في المنطقة. إن قدرة مصر علي هضم كل المؤثرات لا تحتاج إلى جدال، بل إن مصر أكبر من التعدديات الدينية والمذهبية أيا كانت، ويجب التوقف عن السجال المذهبي السنني/الشييعي، فلن يستطيع أحد كائنا من كان أن يضرب طاقة الهضم والتمثل الثقافي المصري للمذاهب والأعراق والاستعارات الثقافية، في الإطار السنني - بل والأرثوذكسي القبطي - المصري. إن تحويل المذهب الشييعي إلى شيطان كاسر، وهم، يكشف عن خلل في سياسات التعليم المدني، والديني، وعن أزمة في بعض الخطاب الديني والوعظي والافتائي السنني، والأخطر اعطاب في تكوين بعض الدعاة ورجال الدين، وعلينا مواجهة المشكلة بصراحة وبلا تستر وراء! اخطار موهومة، وإنما الخطر يكمن ولا يزال هنا، ويتمثل في ضرورة تجديد الفكر والفقهاء المصري السنني، والأهم تطوير الوحدة الوطنية وأسسها في إطار إصلاح ديمقراطي شامل. يجدد أعصاب الأمة وكوادرها وقادتها وثقافتها، ويضرب أشكال الفساد والانحراف والخروج علي قانون الدولة. من هنا نبدا!

التحديات تتفاقم أمام المشروع الإقليمي لإيران (*)

بقلم: د. / محمد السعيد إدريس

التشابه وليس فقط التزامن يبدو غريباً. وربما مثيراً. بين ما أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما من مضمون استراتيجي لمشروع السياسي الخاص بالعراق والعلاقات الأمريكية- العراقية. وما جاء على لسان الرئيس الإيراني محمود أحمدی مجاد خلال استقباله الرئيس العراقي جلال طالباني في طهران من دعوة إلى تعاون أمني رباعي بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

الرئيس الأمريكي. الذي أعلن موقفه الاستراتيجي الخاص بالعراق وبالذات جديده الانسحاب الكامل

من العراق في نهاية ٢٠١١ على أن يبدأ الانسحاب فعلياً في أغسطس ٢٠١٠. تحدث عن مسار «دبلوماسية» يرافق عملية الانسحاب «الحذر» التي تحدث عنها وأهم ما قاله بهذا الخصوص هو الدعوة إلى «انخراط إقليمي شامل». وقال ما نصه: «يجب أن نعمل مع أصدقائنا وشركائنا لتأسيس إطار جديد يكرس أمنه وأمن المنطقة. لقد حان الوقت لأن يكون العراق شريكاً كاملاً في حوار إقليمي لتأسيس علاقات طبيعية معه».

هذا التصريح يكشف عن جدية أمريكية لإعادة دمج العراق أمنياً مع من أسماهم الرئيس أوباما بـ «الأصدقاء والشركاء» بالنسبة لواشنطن. وهم بالطبع مجموعة دول الاعتدال العربي أو ما يسمى بـ «مجموعة ١ + ٢» أي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والتي أصبحت تعرف بـ «مجموعة ٢+١» بعد أن دعت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لحضور أحد اجتماعات وزراء خارجيتها الذي عقد في الكويت.

وإذا كان الأمر كذلك فيجب أخذ الاقتراح الذي سبق أن طرحه وزير الدفاع الأمريكي روبرت جينس أمام ندوة «حوار المنامة» حول أمن الخليج في نوفمبر الماضي (٢٠٠٨) بالاعتبار. فقد اقترح جينس ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي. وقتها لم تأخذ الدول الست هذه الدولة بالجدية اللازمة. لكن دعوة الرئيس الأمريكي أوباما إلى دمج العراق أمنياً مع شركاء وأصدقاء واشنطن يعطى دلالات بوجود تصورات لنظام أمني جديد إقليمي يربط الخليج بالشرق العربي.

هنا بالتحديد توجد بعض الأسئلة المهمة التي تفرض نفسها: أولها. موقع إسرائيل ضمن هذا الإطار الأمني الإقليمي الذي يربط الخليج بالشرق العربي. فدون أخذ الدور الإسرائيلي في الاعتبار يمكن للبعض أن يتصور أن هذا النظام الأمني الجديد قد يستهدف إسرائيل. وثانيها. من العدو المستهدف من هذا النظام الأمني؟ هل هو إيران بالتحديد. أم هو «الهلال الشيعي» كله الذي سبق أن تحدث عنه البعض؟ وكيف يمكن أن يكون الهلال الشيعي مستهدفاً في حين أن العراق طرف في ذلك النظام الأمني الجديد المقترح؟. وثالثها. يتعلق بدور القوى الدولية الشريكة. هل هي الولايات المتحدة. أم هي الولايات المتحدة بمشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟. وكيف سيكون الحال بالنسبة لكل من روسيا والصين والهند وهي أطراف فاعلة خاصة في إقليم الخليج بما فيه إيران وفي الشرق العربي أيضاً.

أهمية هذه الأسئلة تتضاعف عندما نعيد قراءة ما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في افتتاح الدورة العادية للمجلس الوزاري للجامعة الدول العربية في القاهرة. وما جاء على لسان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد رداً على ما ورد على لسان وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ في ذلك الاجتماع. فقد شهد ذلك الاجتماع جدلاً ساخناً إثر ما طرحه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من تساؤلات حول مسائل جوهرية طالب الوزراء بالبت فيها وبلورة موقفاً ومنهجاً إزاء كل منها. وكان من بين تلك المسائل الحوار العربي مع إيران.

ففي الوقت الذي دعا فيه صلوخ العرب إلى الحوار مع إيران والانفتاح عليها باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة وجارة لا بد أن تكون للعرب معها علاقات تعاون. كان رد عبد الله بن زايد حاداً وتساعلاً: كيف يمكن أن نفتح حواراً مع دولة تحتل أرضاً عربية (يقصد جزر الإمارات الثلاث). أما سعود الفيصل فقد دعا صراحة إلى «بلورة رؤية مشتركة إزاء القضايا ذات المساس بالأمن العربي والتعامل مع التحدي الإيراني». وأوضح أن هذا التحدي يشمل الملف النووي الإيراني. وأمن الخليج. والتدخل في العراق ولبنان وفلسطين.

سعود الفيصل لم يكتف بالدعوة إلى مواجهة التحدي الإيراني بل دعا أيضاً إلى أن يتجاوز العرب «خلافاتهم وانقساماتهم» مشيراً إلى أنه قد طرأ تحسن ملموس في العلاقات العربية بما في ذلك الاتصالات الإيجابية بين الرياض ودمشق.

دعوة التقارب هذه وبالذات بين الرياض ودمشق واحتمالات امتدادها إلى القاهرة أيضاً إثر انعقاد القمة العربية المصغرة في الرياض استعداداً للقمة العربية الدورية التي ستعقد في الدوحة وشارك فيها الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري بشار الأسد وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد من شأنها. في حالة نجاحها. أن تفاقم من ظاهرة صراع المحاور الإقليمية من ناحية. وأن تضاعف من التحديات التي يمكن أن تواجه المشروع الإيراني الإقليمي. بل إنها يمكن أن تحبط الدعوة التي جاءت على لسان الرئيس الإيراني أحمدى مجاد في لقائه مع الرئيس العراقي جلال طالباني في طهران مؤخراً وقت أن كان يتحدث فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن «المسار الدبلوماسي» للأزمة العراقية.

فقد دعا أحمدى مجاد إلى تنمية التعاون بين دول المنطقة في مختلف القطاعات بما في ذلك الاقتصاد. لكنه ركز على التعاون الأمني بين أطراف إقليمية أربعة هي: إيران والعراق وتركيا وسوريا. وقال: «إن التعاون الرباعي بين هذه الدول مهم للغاية ويعتبر أساساً للأمن الدائم وتعزيزاً للأخوة». فالإلى أي مدى يمكن أن تنجح إيران في تحقيق هذا التعاون؟. وأي من المحورين يمكن أن يفرض نفسه على الآخر؟ التدقيق في «مجموعة دول ٦ + ٣» التي تمثل محور الدعوة الأمريكية للتعاون الأمني الإقليمي ومجموعة الدول الأربعة الواردة على لسان الرئيس الإيراني يكشف أن العراق طرف مشترك في المجموعتين ما يعنى أن الصراع على العراق سيكون وارداً في المستقبل.

وإذا أخذنا في الاعتبار إمكانية نجاح الرياض في إعادة دمج دمشق عربياً وتجديد فرص إعادة إحياء ما يسمى بـ «دول الرافعة العربية» أي مصر والسعودية وسوريا. فإن سوريا ستكون هي الأخرى طرفاً يجرى الصراع حوله. وتبقى تركيا كما هي عاداتها طرفاً موازناً ومشاركاً في كافة التفاعلات الإقليمية. بما يعنى أن المحور الإيراني يمكن أن يواجه رؤى وسياسات جديدة وامتلاك زمام المبادرة وطرح المبادرات خصوصاً في ظل تطورات أخرى عديدة أبرزها التردد الأمريكي في الاندفاع نحو الحوار المأمول مع إيران. وإمكانية بروز خلافات عراقية - إيرانية في الأجل المتوسط إن لم يكن القريب على أرضية إعادة إحياء الخلافات الحدودية إذا ما حاولت إيران عرقلة الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية في شهر يوليو المقبل. ناهيك عن إمكانية حدوث مقايضة أمريكية - روسية على إيران. ووجود فرص وإغراءات كثيرة عربية وأمريكية أمام سوريا كي تراجع خالفها مع إيران. فالرئيس الأمريكي باراك أوباما لا يبدو متعجلاً لوضع أجندة حوار غير مشروط مع إيران لا يكون

مجرد حوار تكتيكي بل يكون استراتيجياً ويمتد إلى مراجعة الرؤى الاستراتيجية الأمريكية كما تأمل طهران. البعض يرى أن التلكؤ الأمريكي سببه أن واشنطن تفضل انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية على أمل فوز الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي ولكن إذا فاز أحمدى مجاد عندها يمكن مراجعة التوجه برمته، والبعض الآخر يرى أن الوقت ليس مع إيران. وأنها تخسر أوراق قوتها الإقليمية الواحدة تلو الأخرى يوماً بعد يوم. فالرهان على إمكانية جذب سوريا إلى محور المعتدلين عبر علاقات طيبة مع الرياض والقاهرة وإعادة تفعيل المفاوضات السورية - الإسرائيلية وربما بمباركة أمريكية وأوروبية لا يقل أهمية عن الرهان على إمكانية حدوث تطورات سلبية في العلاقات بين إيران والعراق على خلفية ما جاء على لسان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي أكد وجود خلافات كثيرة بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود البرية والبحرية وقال أن الجارتين لم تسويا التوترات القديمة رغم تحسني العلاقات بينهما. وعلى خلفية اجتماع دول «مجموعة ٦ + ٣» الذي سيعقد قريباً في بغداد. فضلاً عن أن الرسالة السرية التي بعث بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى نظيره الروسي ديمتري ميدفيديف وأكدتها مصادر دبلوماسية وصحفية عديدة تضيف هي الأخرى تحدياً جديداً أمام إيران حيث تتضمن مفاوضات الصاروخى الأمريكى بوقف المشروع النووى الإيراني ومشروع الأسلحة الصاروخية الإيرانية.

فحسب ما تم تناقله من معلومات بهذا الخصوص فإن أوباما عرض إمكانية تخلى واشنطن عن نشر درع الدفاع الصاروخى فى شرق أوروبا مقابل قيام روسيا بإقناع الإيرانيين بالتخلى عن مشروعاتهم الصاروخية والنووية. وعلى الرغم من أن روسيا لم تؤكد المضمون الكامل لهذه الرسالة ولم ترد عليها بعد فإن مجرد وجود مثل هذا الاحتمال يشكل تحدياً مهماً لإيران على الأقل من منظور الإساءة للعلاقات الإيرانية - الروسية إذا ما حاولت روسيا الضغط على إيران بهذا الخصوص وإذا ما رفضت إيران ما قد يضطر روسيا إلى تجميد برامج التعاون العسكرى مع إيران.

تحديات كثيرة إقليمية ودولية تواجه إيران قد تفاقم من حدة الصراع الإقليمي وبالتحديد حدة الاستقطاب الإقليمي قبيل أشهر معدودة من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي قد تكون أحد المداخل الإيرانية المهمة لتهدئة تلك الحدة فى حالة فوز محمد خاتمي على منافسه الرئيس الحالى محمود أحمدى مجاد.

(*) صدرت هذه المقالة كافتتاحية لمجلة مختارات إيرانية العدد ١٠٤، مارس ٢٠٠٩

عرض كتاب

الرأي العام الإسرائيلي: التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية

تأليف: صبحي عسيه

عرض: آلاء الروبي

أظهرت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة توجه الرأي العام الإسرائيلي بوضوح نحو اليمين. حيث تمكن بنيامين نتانياهو زعيم حزب الليكود أكبر أحزاب المعارضة اليمينية في إسرائيل من تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي اتضحت ملامحها العامة بعد عقد إتفاق خالفي بين الحزبين اليمينيين « الليكود » و« إسرائيل بيتنا ».

ولذا، تتزايد أهمية الدراسات التي تتناول مسألة توجهات الرأي العام الإسرائيلي بشكل عام وخصوصاً تجاه بعض القضايا المؤثرة بشكل أساسي على عملية السلام المنشودة. ومن هنا، تأتي أهمية عرض تلك الدراسة والتي تتعرض لبعد نادراً ما تم التعرض إليه. وهو ذلك المتعلق بالعوامل المؤثرة في تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٣. على اعتبار أن عام ١٩٩١ قد شهد بداية انطلاق عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بمؤتمر مدريد. وأن عام ٢٠٠٣ شهد ذروة تحول توجهات الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين بإعادة انتخاب « شارون » رئيساً للوزراء وحصول الليكود على أكثر من ضعف المقاعد التي حصل عليها حزب العمل. وذلك للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل.

الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول من الدراسة وضع الرأي العام في إسرائيل في ضوء الملامح الأساسية للنظام السياسي الإسرائيلي. باعتباره نظاماً ديمقراطياً يوفر البيئة الملائمة لبلورة رأي عام قوي يعبر عنه الإسرائيليون بشكل واضح من خلال الاستطلاعات العديدة التي تسمح الحكومة بإجرائها. كما يناقش تأثير ظروف نشأة وتكوين المجتمع الإسرائيلي على الرأي العام. فالمجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين بالأساس ويتكون من لفييف من المجموعات الإثنية التي تشكل فسيفساء غير متجانسة على كافة المستويات: حيث خلقت الانقسامات التي تسود المجتمع الإسرائيلي معضلة أساسية وهي وجود قدر من التلازم بين تلك الانقسامات والموقف من عملية التسوية والعلاقة مع العرب بصفة عامة.

كذلك تعرض الدراسة تطور توجهات الرأي العام الإسرائيلي خلال فترة الدراسة إزاء القضايا المتعلقة

بتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتشير إلى الأثر الإيجابي الذي تركته التطورات الخاصة بملف التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي على توجهات الرأي العام داخل إسرائيل. وقد عرضت الدراسة بالتفصيل وبالإحصاءات موقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه بعض القضايا. منها إقامة دولة فلسطينية. حيث أظهرت أن تأييد إقامتها كان منخفضاً مع بداية فترة الدراسة ثم بدأ يرتفع. وإن كان قد شهد بعض التراجع في بعض الفترات، إلا أن ارتفاع وانخفاض ذلك التأييد لم يكن مرتبطاً بمجريات العملية السلمية أو نوع الحكومة التي تقود إسرائيل. وفيما يتعلق باتفاق أوسلو. فقد تمتع بتأييد كبير. إذ لم يقل التأييد عن ثلث الإسرائيليين الذين رأوا أن الاتفاق قد أتى بصفة عامة في صالح إسرائيل. وبالنسبة للمستوطنات. فرغم المعارضة الكبيرة لإخلاء المستوطنات إلا أن هناك تأييد يعتد به لإخلاء بعضها من تلك المستوطنات التي لا تمثل قيمة أمنية أو دينية للإسرائيليين. وفيما يخص قضية اللاجئين. هناك رفض واضح لعودة اللاجئين حفاظاً على هوية الدولة الإسرائيلية. ومن ثم. فإن الموافقة على عودة اللاجئين ترتفع مع تأكيد الرأي العام الإسرائيلي أنها سوف تتم بشكل لا يتعارض مع الهوية اليهودية للدولة الإسرائيلية. أما بالنسبة للمقدس. فقد وصل التشدد الإسرائيلي إلى أقصى مستوياته نظراً للمكانة المقدسة التي تتمتع بها المدينة لدى طرفي الصراع.

الفصل الثاني:

ويناقش الفصل الثاني أهم التحولات التي شهدتها إسرائيل داخلياً خلال فترة الدراسة. حيث شهدت العديد من التغيرات على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والديمقراطية بما كان لها من تأثير على توجهات الرأي العام الإسرائيلي من حيث دفعها نحو اليمين. فعلى المستوى الاقتصادي. أفرزت التطورات الاقتصادية. خاصة استمرار عملية الخصخصة وتزايد نسب البطالة. أوضاعاً لم تكن في صالح حزب العمل لاسيما في ظل عجز الحزب خلال العقد الأخير من القرن الماضي عن طرح بديل اقتصادي واجتماعي فعلي لما طرحه اليمين. وهو الأمر الذي مثل سبباً مهماً في ابتعاد الإسرائيليين عن اليسار بالابتعاد عن حزب العمل والإجاء نحو اليمين بأطروحاته المختلفة. وعلى المستوى السياسي. تناولت الدراسة تأثير الأوضاع السياسية على توجهات الرأي العام في ضوء عرضها لنتائج الانتخابات بدءاً من ١٩٩٢ وصولاً إلى ٢٠٠٣. فأوضحت أن وجود حكومة إسرائيلية يمينية يعتبر من العوامل المهمة التي تدفع بالرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين. مع التسليم بأن دور الرأي العام يكون سابقاً على وجود الحكومة. فهو الذي انتخبها. إلا أن وجود حكومة بتوجهات يمينية يعمق من التوجهات اليمينية لدى الرأي العام. وفي مقابل ذلك. فإن وجود حكومة يسارية في الحكم يدفع الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه اليسار فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين. وبالنسبة للتحولات الديموقراطية. تؤكد الدراسة أن تلك التحولات التي شهدتها إسرائيل خلال فترة الدراسة قد ساهمت في دفع إسرائيل تجاه اليمين. فالعامل الديموقراطي قد شكّل. وما يزال. معضلة من أكثر العضلات حساسية وخطورة لإسرائيل. وتتمثل المشكلة الديموقراطية أساساً في عرب إسرائيل الذين سبقون مواطنين في إسرائيل. فقد فرضت تلك المعضلة الديموقراطية نفسها على قائمة الاختلافات بين اليمين واليسار إذ يتبنى كل منهما رؤية مختلفة لحل تلك المعضلة حيث يرى اليمين أن عدم وجود عرب يعني عدو وقوع عمليات إرهابية ومن ثم يناوون بالترحيل الجماعي لهؤلاء العرب. بينما يدور الحديث في اليسار حول «أقلية يهودية بين نهر الأردن والبحر» بما يعني ضرورة الهروب من المناطق الأخرى والتمركز في تلك المنطقة إنقاذاً للصهيونية.

كذلك. فمن التحولات الديموقراطية التي دفعت في اتجاه اليمين: زيادة أعداد اليهود الشرقيين نتيجة ارتفاع معدلات هجرتهم إلى إسرائيل ثم ما تلا ذلك من تزايد انخراطهم ومشاركتهم في الحياة السياسية.

كما لعبت زيادة حدة التدين في إسرائيل دوراً مهماً أيضاً في الدفع باتجاه اليمين نظراً لوجود علاقة ارتباطية بين درجة التدين والموقف من عملية التسوية: بحيث يميل المتدينون عادة إلى التشدد في كل ما يتعلق بالفلسطينيين وعملية التسوية. في حين تقل نزعة التشدد فيما بين المحافظين والعلمانيين.

كذلك. فهناك من يعلل حول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين بالاستناد إلى أن المجتمع الإسرائيلي يعيش في أزمة حقيقية حيال علمانية الدولة أو يهوديتها. وذلك انطلاقاً من فكرة أساسية مفادها أن إسرائيل تعيش مرحلة صراع فكري وديني وأن المطروح هو يهودية الدولة مقابل رفض علمانيتها. ومن ثم. فإن تحولاً نحو اليمين إنما يعكس حسماً للاختيار في صالح يهودية الدولة.

الفصل الثالث:

يتناول الفصل الثالث البنية الإقليمية على اعتبار أنها _ مع البنية الداخلية _ تمثل حجر الزاوية في محاولة فهم توجه الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين خلال فترة الدراسة. فيركز على تأثير تطورات التسوية على كل من المسار الفلسطيني والمسار السوري-اللبناني كأمثلة مباشرة على تأثير تطور العلاقة بين كل منهم وإسرائيل على توجهات الرأي العام الإسرائيلي. كما يتناول القضية العراقية منذ احتلال العراق للكويت وحتى احتلال الولايات المتحدة للعراق ذاته وتأثير ذلك _ كحدث إقليمي _ على توجهات الرأي العام الإسرائيلي.

بالنسبة للمسار الفلسطيني. توضح الدراسة أنه لتحرك عملية التسوية السلمية أثر إيجابي على توجهات الرأي العام الإسرائيلي باتجاه تفضيل التسوية والاقتراب من اليسار. والعكس صحيح في حال توقف عملية التسوية.

وفيما يتعلق بالمسار اللبناني-السوري. فإن توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء التسوية مع الفلسطينيين لم تتأثر بتطورات الموقف على المسار السوري. وعن تأثير الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني على توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء التسوية. فقد اتضح أن التأييد الذي حظى به هذا الانسحاب من جانب الرأي العام الإسرائيلي قد أدى إلى خلق حالة معنوية جيدة لديه انعكست على تفضيل خيارات التسوية بشكل عام. واستمر ذلك حتى اندلعت انتفاضة الأقصى

فتغيرت كل الحسابات. وعلى صعيد تأثير الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، فقد أوضحت استطلاعات الرأي أن توجهات الإسرائيليين لم تتأثر باحتمالات الحرب على العراق. وأن التأيد الكبير للحرب على العراق لم يكن له تأثير على توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء عملية التسوية السلمية للصراع مع الفلسطينيين.

الخاتمة:

شهدت إسرائيل خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين عام ١٩٩١ و٢٠٠٣ العديد من التغيرات على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والديموقراطية التي كان لها تأثير يعدد به على توجهات الرأي العام الإسرائيلي. حيث لعبت تلك العوامل دورا رئيسيا في دفع الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين. واتضح من خلال الدراسة أن ثمة علاقة طردية بين تعثر عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وحوّل الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، فكلما توقفت أو تعثرت عملية التسوية، حوّل الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، كما اتضح أن ثمة علاقة عكسية بين أسلوب المقاومة الفلسطينية السلمية وحوّل لرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين.

إن تأثر الرأي العام الإسرائيلي بكافة العوامل التي طرحتها الدراسة إنما يؤكد حقيقة أن الرأي العام الإسرائيلي ليس رأيا جامدا، ولكنه قابل للتغيير والتأثير على توجهاته، بل والتلاعب به. أي أن الرأي العام الإسرائيلي لم يتحول نحو اليمين؛ لأنه يميني بطبعه، ولكنه حوّل بتأثير التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والديموقراطية التي شهدتها إسرائيل خلال فترة الدراسة. إضافة إلى تأثير بعض التطورات الإقليمية.

ولعل الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الرأي العام الإسرائيلي قد وصل إلى نقطة من اليمينية غير مسبوقه، تتجاوز تلك الحالة التي كان عليها عندما أتى باليمين إلى الحكم للمرة الأولى في إسرائيل في عام ١٩٧٧. وهو الأمر الذي انعكس سلبا على عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي- خاصة في بعدها الفلسطيني- التي عادت بوصول شارون إلى الحكم إلى ما يطلق عليه المربع رقم واحد. إي إلى ما قبل انطلاق عملية التسوية في مدريد عام ١٩٩١.

الاتصال بنا

مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء - الدور الحادى عشر - مبنى الأهرام الجديد

- تليفون: ٢٥٧٨٦٠٣٧

- فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩

- الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahram.org.eg>

- البريد الإلكتروني: acpss2@ahram.org.eg